

رقم الدورة 1690

دورة إدارة مخاطر الاحتيال والتحقيقات في القطاع العام

الامتثال والأخلاقيات والنزاهة الحكومية
الحكومة والقطاع العام

طريقة التقديم

حضور

المدة

5 أيام



نظرة عامة على الدورة

تقدم دورة إدارة مخاطر الاحتيال والتحقيقات في القطاع العام إطاراً عملياً ومتكاملاً للوقاية من مخاطر الاحتيال واكتشافها وتقييمها والتحقيق فيها داخل الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام. وتركز الدورة على تعزيز الضوابط المؤسسية، ورفع الوعي بمخاطر الاحتيال، وتطوير قدرات التحقيق، وإدارة الأدلة، وآليات الحوكمة التي تدعم النزاهة والمساءلة وحماية الموارد العامة.

يمكن أن تظهر مخاطر الاحتيال في القطاع العام ضمن المشتريات والعقود والإدارة المالية والمنح والرواتب وتحصيل الإيرادات وإدارة الأصول والتراخيص والخدمات الحكومية والعلاقات مع الموردين والأطراف الخارجية. ولذلك تتطلب الإدارة الفعالة لمخاطر الاحتيال منهجية متكاملة تجمع بين الضوابط الوقائية والكشفية وتقييم المخاطر والمراقبة وتحليل البيانات وآليات الإبلاغ وإجراءات التحقيق والمعالجة التصحيحية.

يتناول البرنامج دورة إدارة مخاطر الاحتيال بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها، مروراً بالوقاية والكشف والإبلاغ والتحقيق وحفظ الأدلة وتحليل الحالات، وصولاً إلى معالجة أوجه القصور وتعزيز الضوابط. ويتعلم المشاركون كيفية تحديد مؤشرات الاحتيال، وتقييم نقاط الضعف، وتحليل فعالية الضوابط الداخلية، وبناء آليات قائمة على المخاطر للكشف عن الأنشطة المشبوهة والسلوكيات غير السليمة.

ويركز البرنامج بصورة خاصة على التحقيقات في القطاع العام وإدارة الحالات بصورة مهنية. ويتعرف المشاركون على تخطيط التحقيقات، وتقنيات المقابلات والاستجواب، وتحليل الأدلة المالية والوثائقية والإلكترونية، وحفظ الأدلة وسلسلة حيازتها، وتوثيق الحالات وإعداد التقارير ورفع النتائج إلى الجهات المختصة. كما يتناول البرنامج أهمية السرية والاستقلالية وتجنب تضارب المصالح والعدالة الإجرائية والالتزام بالسياسات المؤسسية والمتطلبات القانونية المعمول بها.

ومن خلال دراسات الحالة التطبيقية وتقييمات مخاطر الاحتيال ومحاكاة التحقيق وتحليل الضوابط وتمارين المقابلات وورش توثيق الحالات، يطور المشاركون القدرة على إدارة مخاطر الاحتيال ودعم التحقيقات في القطاع العام بطريقة منظمة وقابلة للتطبيق. وتناسب الدورة الوزارات والهيئات الحكومية والبلديات والمؤسسات العامة والجهات التنظيمية والمؤسسات المملوكة للحكومة التي تسعى إلى تعزيز الوقاية من الاحتيال والقدرات التحقيقية والضوابط الداخلية والنزاهة المؤسسية.

أهداف الدورة

- تحليل طبيعة ودوافع وأشكال مخاطر الاحتيال الشائعة في بيئات القطاع العام.
- تقييم مخاطر الاحتيال في المشتريات والعقود والمالية والرواتب والأصول والمنح والإيرادات والأنشطة المرتبطة بالأطراف الخارجية.
- تطوير تقييمات لمخاطر الاحتيال تحدد نقاط الضعف ومؤشرات المخاطر والآثار المحتملة وأوجه القصور في الضوابط.
- تقييم فعالية الضوابط الوقائية والكشفية للحد من التعرض لمخاطر الاحتيال وتعزيز النزاهة المؤسسية.
- تطبيق أساليب عملية لتحديد مؤشرات الاحتيال والعمليات غير الاعتيادية والسلوكيات المشبوهة وحالات سوء السلوك المحتملة.
- تطوير إجراءات منظمة لاستقبال بلاغات الاحتيال وتقييمها وتصنيفها ورفعها إلى الجهات المختصة.
- تطبيق أساليب تخطيط التحقيقات لتحديد النطاق والأهداف والمنهجية والموارد ومتطلبات الأدلة.
- تقييم الأدلة الوثائقية والمالية والإلكترونية والشهادات مع الالتزام بإجراءات التعامل مع الأدلة وحفظها.
- تطبيق تقنيات مهنية لإجراء المقابلات وطرح الأسئلة ضمن بيئة التحقيقات في القطاع العام.
- إعداد وثائق وتقارير تحقيق واضحة وموضوعية تتضمن النتائج والاستنتاجات والتوصيات.
- تعزيز التنسيق بين التحقيقات والتدقيق الداخلي والامتثال والشؤون القانونية والمالية والمشتريات والإدارة.
- تطوير إطار متكامل لإدارة مخاطر الاحتيال والتحقيقات في القطاع العام بنهاية الدورة.

الفئة المستهدفة

تستهدف هذه الدورة مديري مخاطر الاحتيال، والمدققين الداخليين، ومسؤولي التحقيقات، ومتخصصي الامتثال، ومديري المخاطر، ومتخصصي الحوكمة، ومسؤولي الرقابة المالية، والمتخصصين في المشتريات والعقود، والمستشارين القانونيين، والمديرين المسؤولين عن الوقاية من الاحتيال واكتشافه والتحقيق في حالات الاحتيال

وسوء السلوك داخل مؤسسات القطاع العام.

وتناسب الدورة بصورة خاصة العاملين في الوزارات والهيئات الحكومية والبلديات والجهات التنظيمية والمؤسسات العامة والمؤسسات المملوكة للحكومة، إضافة إلى المتخصصين في التدقيق الداخلي والامتثال والمالية والمشتريات والعقود والشؤون القانونية وإدارة المخاطر والموارد البشرية وأمن المعلومات والنزاهة المؤسسية. كما يستفيد من البرنامج كبار المديرين وقادة فرق التحقيق ومتخصصو الضوابط الداخلية وأعضاء اللجان وصناع القرار المسؤولون عن التعامل مع بلاغات الاحتيال وتعزيز الضوابط المؤسسية. وتوفر الدورة أدوات عملية لربط إدارة مخاطر الاحتيال بإجراءات التحقيق وتحليل الأدلة والحوكمة والإجراءات التصحيحية.

مخرجات التعلم

- شرح المفاهيم الأساسية لمخاطر الاحتيال ودوافعها وأشكالها في مؤسسات القطاع العام.
- تحديد نقاط الضعف ومصادر مخاطر الاحتيال في العمليات المالية والتشغيلية والمشتريات والخدمات الحكومية.
- إجراء تقييمات منظمة لمخاطر الاحتيال وتطوير ضوابط قائمة على مستوى المخاطر.
- تقييم الضوابط الوقائية والكشفية وتحديد فرص تعزيز فعاليتها.
- التعرف على مؤشرات الاحتيال والأنشطة والمعاملات والسلوكيات غير الاعتيادية.
- إنشاء إجراءات منظمة لاستقبال بلاغات الاحتيال وتقييمها وتوثيقها وتصعيدها.
- إعداد خطط تحقيق تحدد النطاق والأهداف والمنهجية والمسؤوليات ومتطلبات الأدلة والجداول الزمنية.
- جمع الأدلة الوثائقية والمالية والإلكترونية والشهادات وتقييمها وحفظها وتنظيمها بصورة مناسبة.
- تطبيق تقنيات فعالة للمقابلات وطرح الأسئلة أثناء عمليات التحقيق.
- إعداد تقارير تحقيق موضوعية تميز بوضوح بين الأدلة والنتائج والاستنتاجات والتوصيات.
- تحديد أوجه القصور في الضوابط وتطوير إجراءات تصحيحية ومعالجات مناسبة بناءً على نتائج التحقيق.

- تطوير إطار متكامل لإدارة مخاطر الاحتيال والتحقيقات في القطاع العام قابل للتطبيق داخل المؤسسة.
- المحاوّر التدريبية:

محاوّر الدورة

اليوم الأول

مخاطر الاحتيال والنزاهة المؤسسية في القطاع العام

- مفاهيم الاحتيال ودوافعه وأنواعه ومصادر التعرض له في الجهات الحكومية
- مخاطر الاحتيال في المشتريات والعقود والمالية والرواتب والمنح والأصول والإيرادات والخدمات الحكومية
- حوكمة مخاطر الاحتيال والمسؤوليات والمساءلة والثقافة المؤسسية
- مؤشرات مخاطر الاحتيال وعلامات الإنذار وتقييم نقاط الضعف
- التطبيق العملي: إجراء تقييم لمخاطر الاحتيال في إحدى العمليات الحكومية وتحديد نقاط الضعف والمؤشرات والآثار وفجوات الضوابط

اليوم الثاني

الوقاية من الاحتيال والكشف عنه والضوابط الرقابية

- أطر الوقاية من الاحتيال ومبادئ الضوابط الداخلية
- الضوابط الوقائية والكشفية في عمليات القطاع العام
- الفصل بين المهام والصلاحيات والموافقات وضوابط الوصول والمطابقات والرقابة
- مراقبة الاحتيال وآليات الإبلاغ وتحليل البيانات واكتشاف الأنماط غير الاعتيادية
- التطبيق العملي: تحليل عملية حكومية وإعادة تصميم الضوابط الرئيسية لمعالجة نقاط الضعف ومخاطر الاحتيال

اليوم الثالث

تخطيط التحقيقات وإدارة الأدلة

- مبادئ ومراحل التحقيقات في القطاع العام
- استقبال البلاغات والتقييم الأولي وتصنيف الحالات وتحديد نطاق التحقيق
- تخطيط التحقيق وتحديد الأهداف والمنهجية والموارد والجداول الزمنية
- إدارة الأدلة الوثائقية والمالية والإلكترونية والشهادات
- التطبيق العملي: إعداد خطة تحقيق ومصفوفة أدلة لحالة احتيال افتراضية

اليوم الرابع

تقنيات التحقيق والمقابلات وتحليل الحالات

- تقنيات إجراء المقابلات وطرح الأسئلة في التحقيقات المهنية
- التخطيط للمقابلات مع المبلغين والشهود والأشخاص محل التحقيق
- تحليل السجلات المالية والمعاملات والوثائق والمراسلات ومعلومات الحالة
- تقييم الأدلة والتحقق من صحتها وربطها بالوقائع وتوثيقها
- التطبيق العملي: إجراء مقابلة تحقيقية افتراضية وتحليل الأدلة للوصول إلى النتائج والاستنتاجات

اليوم الخامس

تقارير التحقيق والمعالجة والحوكمة

- إعداد تقارير التحقيق وعرض النتائج بصورة موضوعية
- التوصيات والإجراءات التصحيحية ومعالجة أوجه القصور واسترداد الخسائر عند الاقتضاء
- التصعيد والسرية والاستقلالية وتضارب المصالح والعدالة الإجرائية
- تكامل إدارة مخاطر الاحتيال والتحقيقات والتدقيق الداخلي والامتثال والشؤون القانونية والإدارة

اليوم الخامس — تابع

- الورشة الختامية: إعداد إطار متكامل لإدارة مخاطر الاحتيال والتحقيقات في القطاع العام يشمل تقييم المخاطر والوقاية والكشف وإدارة البلاغات وتخطيط التحقيقات وإدارة الأدلة والمقابلات وإعداد التقارير والمعالجة والحوكمة والتحسين المستمر

للتسجيل أو لطلب مزيد من المعلومات

صفحة الدورة:

<https://quest-training.com/courses/fraud-risk-management-public-sector-investigations-training-course>

الموقع الإلكتروني: <https://quest-training.com>

البريد الإلكتروني: info@quest-training.com

الهاتف: +905016771440